

من امور بله يكونه بصيرة فيها وان يترك في وسط البلد للتصوير في الصوم  
في سائر الطرق وان لم يعلم بقدمه ان لم يشهه غيره وان يجلس في جميع ارض  
مثل حرد او قضاء ليسهل الوصول اليه وان يستقبل القبلة في جلوسه لتسهيل  
القبضه والابتداء بها يكون وجه الناس اليها نظر الى عموم المصلين وهو  
القبضه والاكثر وان يبدا بالجزء في بلد الحرام ليعرف من حج الناس للقبضه وان  
ليعلم تفاصيل احوال الناس ويصرف حقونهم وجواهرهم ثم يسأل عن اهل القبول  
وعن مواعيدهم فمن لم يثبت بحجبه موجب حلفه وكذا من لم يظهر له خصم  
بعد اذاعه حاله وان ادعى ان خصمه فعلى حلفه مع ذلك قولان ثم يسأل عن  
الاوصياء على الايتام والمجانين وعن شوث وصدايقهم وقصصهم في المال  
ويجعل لهم ما يجب من افاذا واسقاطا وتضمن ثم ينظر في الامناء الحافظين  
للاموال البتة والمجوزين الغيب فعزل الخائن ويعد الضعيف بمشاربه  
او يتبدل برحمتها قضاء ما به ثم ينظر في الضوال والمقبط فيبيع ما تخفى  
تلفه وما لا يتوقفه بغيره ويجعلها على ما ينبغي ويمتد من كل نوع من ذلك  
الاهم فالاهم وينبغي ان يتاوى بالعداء ويشهدهم حكمة فان اخطأ بهم  
وما ائتمه خطأ على بيت المال كما في الض ونبغي ان يجمع قضايا كل سبع  
وثلاثة وسجحه ويكتب عليها تاريخها وانها هي فان اجمع كل شهر كتب عليه  
شهره وكذا وستة فسنه وكذا ويوم فكذا يكون اسهل عليه وعلى من يريد  
من المحاكم في استخراج المطلوب منها وقت الحاجة واذا اتخذ كتابا وجب ان  
بالاعمال فلا يسئل عدله بصيرة من ائتمه فان كان مع ذلك فيها بعد  
الحكم كما حسنا وينبغي ان يجلس بين يديه رجل عليه ويشاهد ما يكتبه في الفتوى

31  
ان ترجمه بغير علمه والاشهاد ان عدلان المقبول في الاحوط واذا عقد  
العدلين اقامه برقوقه على ما سبب النهي عن المنكر وكذا ان يقضى وهو  
غضبان او جابح او مغوم وبالجملة ما يستعمل النفس كما يستعان بالاجار وان  
يسهل الانقباض المانع من الايمان بالحجة والميراث الذي لا يؤمن به من حراوة  
الخصم وان يمين للشهادة فومادون غيرهم وقيل يختم به وان يتخذ عابيا  
وقد للقضاء وقيل يخبر بظواهر الخبر وان يباين المعاملات لنفسه لانه  
قد يخاف بسبب القضاء جهل القبله من جاهه وفي الحديث ما عدل واليه  
لنرى رعيته وان يجعل الميوز على للقضاء وانما وقيل بالقبضه وقيل  
باجتباؤه وما ضعيفان وفي الحديث النبوي جنبوا المسامير صديقاكم  
وما جابركم وخصوصا ماكم ورفع اصواتكم **مفتاح** اذا حكم القاضي الاول  
بمكره عيبه ان في الحث فيه وجاز له امضاءه لكن لو نظريه وظهره حثان  
ويشبه نفسه ولو كان الغريم محوسا ولم يفصل الامر بعد وجب الشرح في الاول  
كذا لو ادعى المحكوم عليه ان الاول حكم عليه بالجزء لانه دعوى يلزم معاها  
ولا يتم الا بذلك **مفتاح** يحرم على القاضي اخذ الرشوة بالاجماع والشروط بان  
المانع لها لانه اعانة على الاثم والعدوان الا انه يمكن التوصل الى حرددها  
وقيل اذا حكم به بالحق وان لم يأخذ حقه جاز الدفع والا فلا وليس ينبغي وكذا  
ثم ظهر قول الهدية اذا كان للهدي في خصوصية في الحال لانه يدخل في الميراث كماله  
فلا يخصصه وكذا اذا كان من يبعه دفع الهدية له قبل قول القضاء لا يبيعهها  
المرضاة او النكاح في الغالب في قوله وفي رواية عت ما لو شرط على غيره  
لصها من الفضل الحكوة فيهما من غير اعتبار الحكم لاحدهما خصوصا من لم يفرق